المحاضرة الخامسة

سياسة المدينة الجديدة كآلية لمسايرة التوسع العمراني

إن أقدم المدن التي اكتشفت آثارها توجد بالوطن العربي وتحديدا في الخليج العربي والعراق والشام ومصر القديمة والمغرب العربي، وقد تناول العديد من العلماء والباحثين المدينة بصفة عامة، حيث عرفها **ورث** بأنها: " المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة من الأرض، وفيها ينفذ القانون ويطبق على الناس"، كما يعرفها مصطفى الخشاب بأنها:" وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات يقوم فيها الناس على الصناعة والتجارة ويقل فيها نسبة المستغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف".

ويعرفها صلاح البسيوني أنها:" ذلك المجتمع المحلي المتحدث الذي يتم إنشاؤه بناءا على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية السابقة، ويكون الهدف منه تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي"، ويعرفها البعض الآخر بأنها:" عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية، هندسية وفلسفية إيديولوجية ورمزية وهي تعبر عن تطور الفن المعماري الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات "

وعلى الرغم من الوظائف التي تؤديها المدينة، إلا أنها انتقدت مؤخرا لأسباب عدة أهمها ضيق الفضاء، التلوث، انتشار الجريمة...لذا بدأ التفكير في إيجاد بديل للمدن القائمة من خلال إنشاء تجمعات سكانية، أو مايعرف بالمدن الجديدة.

1/ مفهوم المدينة الجديدة

المدن الجديدة هي مناطق عمرانية جديدة تحتوي على مجتمع صغير متميز وتكون ذات قاعدة إقتصادية قوية ولها مقومات الاستمرار والاستقلال لكل مدينة غير مخططة ولكنها مبرمة وثم تصوير إنشائها والتفكير فيه

والرغبة فيه ضمن إطار السياسة الجهوية كمدينة وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني. وحسب المادة 03 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فالمدينة الجديدة هي:" تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات المتواجدة"

ووفقا للقانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها وسع في مفهومها حيث تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مركز توازن إجتماعي وإقتصادي وبشري بما يوفره من امكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"

على ضوء هذه التعاريف يتضح أنه يجب أن تتوفر عدة عناصر حتى نكون بصدد مدن جديدة تتمثل في: التجمع البشري- الطابع الحضري- الموقع- التوازن الوظيفي.

- **التجمع البشري:** أي الكثافة السكانية التي ستتمركز في هذا الفضاء الجديد لتحقيق احتياجاتها الراهنة، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.
- **الطابع الحضري:** أي خلق فضاء متوازن فيه الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية بما يوفره من فرص التشغيل والإسكان والتجهيز.
- **الموقع:** إن اختيار موقع خال كقاعدة أساسية لإقامة المدينة الجديدة جاء دعما للأوساط والأقاليم والمناطق التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها وخلق التوازن الجهوي، هذا من جهة وبغرض كبح نمو المدن الكبرى وتضخمها من جهة أخرى، واختيار المشرع للموقع الخالي تأتي وراءه خلفية تتمثل في إرادة إنشاء مدينة بناءا على تصور مسبق فوق موقع يسهل تجسيد هذه البرامج.
- **التوازن الوظيفي:** المدينة الجديدة هي مركز تتفاعل فيه مجموعة من العوامل وليست مجرد حشد عدد من السكان، فبالإظافة إلى هذا العنصر يجب توافر الجانب الاجتماعي بكل مشتملاته المتمثلة في السكن والعمل

والترفيه...والقاعدة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوزيع المتوازن للصناعة وفتح باب الاستثمار، وتوافر كل هذه العوامل داخل المدينة يتيح فرص العمل ويقضي على إشكالية السكن ويوفر الخدمات.

2/ دو افع إنشاء المدن الجديدة: تتمثل دوافع إنشاء المدن الجديدة فيما يلي:

- **دو افع اجتماعية :** تتمثل في مشاكل النمو الديمغرافي من حيث التوزيع والكثافة ومشاكل أخرى مرتبطة بتحسين مستوى معيشة السكان، أي أن اللجوء إلى سياسة المدن الجديدة يكون بدافع ضبط وتصحيح النمو الزائد لمدينة قائمة وذلك للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان وقدرة هيكل المدينة على إشباعها، فكانت المدن الجديدة هي السياسة التي اتبعتها الدول لتنظيم المجال أو التنظيم العمراني وإعادة التوزيع العادل للسكان في الأقاليم(خلق توازن جهوي).
- **دو افع إقتصادية:** تتمثل في محاولة تطوير وتنمية إقتصادية للمناطق الحضرية، فهناك مناطق معينة تتوفر بها امكانيات وموارد هامة يمكن من خلال إقامة مدن جديدة بها استغلال هذه الموارد بصورة اقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، كما أن إقامة المدن الجديدة في بعض الأقاليم المتخلفة لها دور حضري واقتصادي في تنميتها وازدهارها.
- **دو افع طبيعية:** تواجه المدن اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (المياه، النفايات، الضجيج، المساحات الخضراء...) حيث تزدحم المدن الكبرى بشتى أنواع وسائل النقل وكذلك تموقع القاعدة الصناعية بها مما أدى إلى تدهور البيئة، كما تتأثر ببعض الظواهر الطبيعية التي تسبب مشكلات غير متوقعة(الزلازل، البراكين، الفياضانات) إذ تعتبر المدن الجديدة بخصائصها وملامحها العمرانية المتميزة بوجود حزام أخضر محيط بها ومساحات خضراء بداخلها واتسامها بانخفاض الكثافة السكانية.
- **دو افع سياسية:** تقوم المدن الجديدة لأسباب تتصل باستراتيجية الدولة السياسية والعسكرية وما ينتج عن العمليات الحربية من دمار وما يتبع ذلك من إعادة لبناء المناطق التي دمرتها الحروب أو نتيجة الضغط الذي تعانيه العواصم بسبب تمركز الإدارات والمراكز الهامة بها، مما يزيد من تدفق الهجرة إليها.

3/ أنواع المدن الجديدة

تختلف أنواع المدن الجديدة حسب موقعها بالنسبة للمدينة الأم من جهة، ومدى استقلاليتها اقتصاديا من جهة أخرى.

أ/ المدن المستقلة: وهي المدن الواقعة خارج المناطق المعمرة، وهي ذات كيان مستقل اقتصاديا، نشأت وفق قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها، حيث يستوجب قيامها في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية بما يحقق لها الاستقلال المادي والإداري، كما أنها مهمة في توفير العمالة وهجرة السكان نحوها وهو ما يؤدي إلى خلخلة في الكثافة السكانية نتيجة خلق فرص عمل جديدة للسكان الوافدين إليها.

وهي ذات قاعدة اقتصادية تهدف على المدى الطويل إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي لها، ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للاستفادة من مميزات التجمع.

ب/ المدن التابعة: وهي المدن التي تقع بالقرب من المدينة الأم لوقوعها ضمن نطاق نفوذها، وهي المدن التي يتنم إنجازها في مناطق غير مركزة عمرانيا، وتتخذ لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير وتعمل على تخفيف العبء وخلق فرص عمل ومقومات اقتصادية ترتبط مع المدينة الأم، فهي تعمل على تحويل النمو السكاني وكسر حدة الكثافة السكانية العالية للمدن الكبرى، وتبقى تابعة للمدينة الأم من حيث الخدمات والمرافق وفرص العمل، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من المدن برز أساسا في الجزائر لحل مشكلة السكن وضيق الفضاء في المدن القائمة.

ج/ المدن التوأم: وتشبه كثيرا المدن التابعة، حيث تدعى المدن الواقعة ضمن الإقليم الحضري، أو المدن المستقلة نسبيا، حيث تقام بالقرب من المدينة الأم ولها قاعدتها الاقتصادية، ولكنها تبقى على اتصال دائم ومتواصل مع المدينة الأم في بعض المستويات الأعلى من الخدمات، وتقع متاخمة للمدن الحضرية القائمة، وتعتبر امتدادا طبيعيا لها

4/ دواعي تبني سياسة المدن الجديدة في الجزائر

في ظل التحديات الكبرى التي واجهتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ومخلفاته، عمدت السلطات إلى انتهاج سياسة وطنية وإقليمية بإعادة تقسيم البلاد إلى تسعة أقاليم حتى تتمكن من تحقيق التوازن في توزيع السكان والخدمات، فالمدن في شتى أرجاء المعمورة تعرف تغيرات سريعة على مختلف الأصعدة بسبب تزايد عدد قاطنيها وتوسع فضاءاتها وتعقد الحياة بها، وهي التغيرات التي نجمت عنها مشاكل متعددة حتمت على صناع القرار التتفكير العميق في إيجاد الحلول الناجعة لها، وبالتالي ومن أجل تجاوز المشاكل التي أضحت تتخبط فيها المدن المعاصرة ومنها أساسا الضغط المتزايد الذي فتئت تعاني منه نتيجة التمدن السريع وما يرتبط به من إكراهات جمة، جاءت المدن الجديدة كبديل للقضاء على كل ما من شأنه إضفاء المزيد من الأعطاب والتشوهات على نمط الحكامة الحضرية أو حكامة المدن.

ولمواجهة الأمر عمدت السلطات الجزائرية إلى تعديل تقسيم الإقليم الصحراوي إلى 3 أقاليم ثم العمل على إنجاز المخطط الإقليمي قبل المخطط الوطني لتحديد التوجهات الكبرى للتخطيط الإقليمي، ثم إنجاز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية منتصف الثمانينات، وفي عام 2006 جاء نص القانون التوجيهي للمدينة والذي يندرج ضمن استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات وتثمينها وترقيتها لضمان ترقية المدينة وتكريس مبدأ التشاور والتعاون في رسم الاستراتيجيات المرتبطة بسياسة المدينة .

فالهدف الرئيسي من وراء إنشاء المدن الجديدة في الجزائر هو بغية إنشاء أقطاب حضرية متكاملة، قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية للمتروبول الذي تنتمي إليه من خلال التركيز على النقاط التالية:

- القضاء على مختلف أشكال النمو العمراني الفوضوي الذي شوه مرفولوجية المدن الجزائرية لأبعد الحدود.
- تحديد ملامح التوسعات والامتدادات الحضرية بوضع مخططات عمرانية متناسقة في إطار التنمية الحضرية المستدامة.
- توفير نمط عيش لائق لسكان المدن من خلال مضاعفة الحصص السكنية والقضاء على السكنات الهشة والقصديرية.

- توفير المحيط الأزرق اللازم وفق المعايير الدولية المتاحة لكل فرد.

5/ تخطيط المدن الجديدة توجه جديد لتنمية المجتمعات العمرانية:

تبنت الجزائر سياسة إعادة التوازن الإقليمي من خلال توجه المدن الجديدة، ولأجل إنشاء مدن حديثة وحل مشاكل التوسع العمراني بالمدن ومختلف المشاكل التي تواجهها السياسة العمرانية ومجال تهيئة وإدارة المدن في الجزائر. يكمن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو محاولة تخفيف الضغط على مدن الشمال والمدن المتروبولية والتوجه نحو المدن الداخلية والمناطق الصحراوية ليكون ذلك استراتيجية فاعلة لحل أهم مشاكل تواجه سياسة التهيئة والتعمير في الجزائر اليوم خاصة بالنسبة للمدن والحواضر الكبرى وهي مشكل النزوح الريفي ومشكل التوسعات العمرانية غير المخططة والعشوائية في المدن نتيجة هذا النزوح، لذلك فقد وجدت الدولة في سياسة تهيئة المدن الجديدة السبيل الكفيل لإعادة تنظيم العمران بالمدن والتحكم في أساليب التهيئة المجالية، ومن جهة أخرى تحقيق استقرار السكان ببيئتهم الأصلية واعتزازهم من خلال مساعي الدولة وجهودها لتطوير المدن الداخلية والمناطق الصحراوية من أجل تعزيز جهود التنمية المحلية بهذه المناطق وتحقيق التوازن العمراني التنموي، وتندرج عملية تهيئة المدن الجديدة ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الوطنية في مجال توازن البيئة العمرانية وتهيئة الإقليم.